أثر وسائل الدفع الإلكتروني
على سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية

روعة جهاد جروج – جامعة اللاذقية
د. هيفاء غدير ، د. زينب مهنا

الملخص:

هدف البحث إلى دراسة تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية، من خلال ثلاثة أبعاد هي: البطاقات الإلكترونية، وتطبيق الهاتف المحمول المصرفي، والتحويلات المالية الإلكترونية. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبيان أداة لجمع البيانات من العاملين ذوي الصلة بوسائل الدفع الإلكتروني والعمليات المصرفية والسيولة. وتكوّن مجتمع البحث من فروع المصارف الإسلامية العاملة في سورية والبالغ عددها (59) فرعاً، حيث تم توزيع (118) استبانة بواقع استبانتين لكل فرع، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامجSPSS ، واعتمد البحث على الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات.

أظهرت النتائج أن أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني مجتمعة تؤثر تأثيراً دالاً إحصائياً في السيولة المصرفية، كما أظهرت النتائج وجود أثر موجب ودال للبطاقات الإلكترونية وتطبيق الهاتف المحمول المصرفي، في حين لم يثبت أثر دال للتحويلات المالية الإلكترونية.

وخلص البحث إلى أن وسائل الدفع الإلكتروني تسهم جزئياً في دعم السيولة المصرفية المدركة، مع ضرورة تطوير القنوات الرقمية وربطها بسياسات إدارة السيولة.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الإلكتروني، السيولة المصرفية، المصارف الإسلامية، البطاقات الإلكترونية، الهاتف المحمول المصرفي، التحويلات المالية الإلكترونية.

A Study of the Impact of Electronic Payment Methods on the Liquidity of Private Islamic Banks in Syria

Abstract:

This research aimed to study the impact of electronic payment methods on the liquidity of private Islamic banks in Syria through three dimensions: electronic cards, mobile banking applications, and electronic financial transfers. The research adopted the descriptive analytical approach and used a questionnaire as a tool for collecting data from employees concerned with electronic payment methods, banking operations, and liquidity. The research population consisted of the branches of Islamic banks operating in Syria, totaling 59 branches. A total of 118 questionnaires were distributed, with two questionnaires allocated to each branch. The data were analyzed using SPSS, and multiple linear regression was used to test the hypotheses.

The results showed that the dimensions of electronic payment methods collectively have a statistically significant effect on banking liquidity. The results also showed positive and statistically significant effects of electronic cards and mobile banking applications on liquidity, while no statistically significant effect was found for electronic financial transfers.

The research concluded that electronic payment methods partially contribute to supporting perceived banking liquidity, with a need to develop digital channels and link them to liquidity management policies.

Keywords: Electronic payment methods, banking liquidity, Islamic banks, electronic cards, mobile banking, electronic financial transfers.

مقدمة:

تُعد السيولة من المؤشرات الجوهرية لسلامة العمل المصرفي، إذ تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وتلبية طلبات السحب والتحويل، ومواجهة التقلبات في حركة الودائع والمدفوعات. وفي المصارف الإسلامية تكتسب السيولة أهمية خاصة، نظراً لطبيعة عمل هذه المصارف والتزامها بالضوابط الشرعية في صيغ التمويل والاستثمار، الأمر الذي يجعل إدارة السيولة أكثر ارتباطاً بضرورة تحقيق التوازن بين توظيف الأموال والمحافظة على موارد سائلة كافية للوفاء بالتزامات المصرف تجاه المودعين والعملاء.

وفي ظل التحول الرقمي، اتجهت المصارف إلى اعتماد وسائل دفع إلكترونية متنوعة، مثل البطاقات الإلكترونية، وتطبيقات الهاتف المحمول، والتحويلات المالية الإلكترونية، بوصفها أدوات تسهم في تسريع تنفيذ المعاملات، وتقليل الاعتماد على التداول النقدي المباشر، وتوسيع استخدام القنوات المصرفية الرسمية. وقد تنعكس هذه الوسائل على السيولة من خلال تسريع حركة الأموال داخل الحسابات، وتحسين انتظام التدفقات النقدية، وتخفيف الضغط على العمليات النقدية التقليدية. غير أن هذا الأثر يتوقف على درجة تبني العملاء لهذه الوسائل، وكفاءة البنية التقنية، ومستوى الأمان التشغيلي، وطبيعة البيئة التنظيمية والاقتصادية.

وفي السياق السوري، واجه القطاع المصرفي ظروفاً اقتصادية وتشغيلية أثرت في مستويات السيولة وقدرة المصارف على التوسع في الخدمات الرقمية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية، من خلال تحليل أثر البطاقات الإلكترونية، والهاتف المحمول المصرفي، والتحويلات المالية الإلكترونية في السيولة كما يدركها العاملون في هذه المصارف.

أولاً_ مشكلة البحث:

في ظل التحول الرقمي في القطاع المصرفي، برزت وسائل الدفع الإلكتروني، مثل البطاقات الإلكترونية، والهاتف المحمول المصرفي، والتحويلات المالية الإلكترونية، بوصفها أدوات يمكن أن تؤثر في حركة السيولة داخل المصارف، من خلال تسريع عمليات الدفع والتحويل، وتقليل الاعتماد على التعامل النقدي المباشر، وتحسين انتظام التدفقات المالية. غير أن هذا الأثر لا يتحقق بصورة تلقائية، إذ يتوقف على كفاءة البنية التقنية، ومستوى أمان العمليات، ودرجة تبني العملاء لهذه الوسائل، وقدرة المصرف على توظيفها في إدارة موارده.

وتتضح أهمية هذه الإشكالية في البيئة المصرفية السورية، التي واجهت خلال السنوات الماضية ظروفاً اقتصادية وتشغيلية انعكست على نشاط المصارف ومستويات السيولة وقدرتها على التوسع في الخدمات

الرقمية. وعلى الرغم من اتجاه المصارف الخاصة الإسلامية في سورية إلى اعتماد بعض وسائل الدفع الإلكتروني، إلا أن أثر هذه الوسائل في السيولة لا يزال بحاجة إلى اختبار ميداني، ولا سيما أن معظم الدراسات السابقة تناولت أثر وسائل الدفع الإلكتروني في الأداء المالي بصورة عامة، مع تركيز أكبر على الربحية أو الكفاءة التشغيلية، في حين بقيت السيولة المصرفية أقل تناولاً، خصوصاً في المصارف الإسلامية السورية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة البحث في محاولة الكشف عن تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية، من خلال دراسة أثر كل من البطاقات الإلكترونية، والهاتف المحمول المصرفي، والتحويلات المالية الإلكترونية في السيولة كما يدركها العاملون في هذه المصارف.

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة التساؤل الرئيس للبحث على النحو الآتي:

ما تأثير تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما تأثير تطبيق البطاقات الإلكترونية في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية؟
2. ما تأثير تطبيق الهاتف المحمول المصرفي في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية؟
3. ما تأثير تطبيق التحويلات المالية الإلكترونية في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية؟

ثانياً_ أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

الأهمية العلمية:

1. تساعد نتائج البحث إدارات المصارف الإسلامية في تقييم جدوى التوسع في وسائل الدفع الإلكتروني، وتحديد الأولويات الاستثمارية بناءً على الأثر الفعلي في السيولة.
2. تقدم رؤى عملية لتطوير سياسات إدارة السيولة، من خلال ربط القنوات الرقمية بآليات تنظيم التدفقات النقدية وتخفيف مخاطر السيولة.
3. تسهم في تعزيز تجربة العملاء عبر تطوير الخدمات الإلكترونية الأكثر فاعلية، مما ينعكس إيجاباً على الثقة بالنظام المصرفي واستقرار الودائع.
4. يمكن للجهات الرقابية (كمصرف سورية المركزي) الاستفادة من المؤشرات الميدانية في رسم سياسات تشجيع التحول الرقمي مع الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف

الأهمية النظرية:

1. تنبع أهمية هذا البحث كونه يتناول التحليل في أحد أهم القطاعات الاقتصادية في سورية، وهو القطاع المصرفي، ولا سيما المصارف الإسلامية الخاصة، لما لهذا القطاع من دور تنموي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحفيز الاستثمار، وتعبئة المدخرات. كما أن المصارف السورية بشكل عام، والمصارف الإسلامية الخاصة بشكل خاص، تواجه في ظل الأزمة السورية وتداعياتها تحديات متزايدة، منها العقوبات الاقتصادية، وتراجع الثقة، وتراجع السيولة، مما يزيد من أهمية دراسة العوامل المؤثرة في أدائها المالي وقدرتها على الاستمرار.

2. وتبرز أهمية البحث أيضاً من كونه يتناول وسائل الدفع الإلكتروني باعتبارها من أبرز تطورات الثورة التكنولوجية في القطاع المصرفي، ومؤشراً مهماً على مدى تقدم الاقتصاد وسيره نحو الاقتصاد الرقمي. فانتشار وسائل الدفع الإلكتروني لم يعد مجرد خيار تقني، بل أصبح ضرورة تنافسية ووظيفية للمصارف، لما له من انعكاسات مباشرة على كفاءة العمليات المصرفية، وسرعة إنجاز المعاملات، وتقليل الاعتماد على النقد، وتغير أنماط الطلب على النقود، ومن ثم التأثير في مستوى السيولة لدى المصارف.

ثالثاً _ أهداف البحث:

1. بيان تأثير تطبيق البطاقات الإلكترونية في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.
2. بيان تأثير تطبيق الهاتف المحمول المصرفي في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.
3. بيان تأثير تطبيق التحويلات المالية الإلكترونية في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.

رابعاً_ حدود البحث:

1. **الحدود الزمانية:** اقتصر تطبيق أداة البحث وجمع البيانات الميدانية على الفترة الممتدة من 2026/5/1 ولغاية 2026/07/01م ولا يتناول البحث تحليلاً زمنياً ممتداً للقوائم المالية، بل يقيس السيولة المصرفية كما يدركها العاملون خلال فترة التطبيق.
2. **الحدود المكانية:** اقتصر البحث على المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية وفروعها.

3. **الحدود البشرية:** اقتصر البحث على العاملين في المستويات الإدارية والفنية ذات الصلة بوسائل الدفع الإلكتروني والعمليات المصرفية والسيولة، ولا يشمل البحث العملاء أو جميع العاملين في المصارف بصورة عامة.
4. **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على دراسة أثر وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية، من خلال ثلاثة أبعاد: البطاقات الإلكترونية، والهاتف المحمول المصرفي، والتحويلات المالية الإلكترونية.

خامساً_ فرضيات البحث: ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق البطاقات الإلكترونية في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق الهاتف المحمول المصرفي في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق التحويلات المالية الإلكترونية في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.

سادساً_ متغيرات البحث:

1. **المتغير المستقل: وسائل الدفع الإلكتروني،** وقد قيس هذا المتغير من خلال ثلاثة أبعاد:
(البطاقات الإلكتروني – الهاتف المحمول المصرفي – التحويلات المالية الإلكترونية).
2. **المتغير التابع: السيولة المصرفية:** يقصد بها قدرة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتلبية طلبات السحب والتحويل، وإدارة التدفقات النقدية بما يحافظ على الاستقرار المالي. وتقاس إجرائياً من خلال فقرات محور السيولة في الاستبانة.

سابعاً_ مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع العاملين في المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، والمتمثلة في: بنك الشام، وبنك سورية الدولي الإسلامي، وبنك البركة – سورية، والبنك

الوطني الإسلامي. وقد جرى تحديد هذا المجتمع بالاستناد إلى دليل المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، وما يورده من بيانات حول المصارف الإسلامية وفروعها.

عينة البحث:

اعتمد البحث أسلوب المسح الشامل على مستوى فروع المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية، والبالغ عددها (59) فرعاً. أما على مستوى الأفراد، فقد وُجهت الاستبانة إلى عينة قصدية من العاملين في كل فرع، بواقع استبانتين لكل فرع مصرفي، بحيث تشمل الاستجابات العاملين الأكثر صلة بموضوع البحث، مثل مديري الفروع، ومسؤولي العمليات المصرفية، ومسؤولي الخدمات الإلكترونية، والعاملين في الأقسام المالية أو المصرفية المرتبطة بإدارة السيولة.

ويعود اعتماد هذا الأسلوب إلى طبيعة البحث، إذ يتطلب قياس تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في السيولة المصرفية استطلاع آراء عاملين يمتلكون معرفة مباشرة بآليات تطبيق هذه الوسائل وانعكاساتها المحتملة على حركة الأموال والتدفقات النقدية داخل المصرف. وبذلك بلغ عدد الاستبانات الموزعة (118) استبانة، موزعة على جميع الفروع المشمولة بالبحث.

جدول رقم (2) توزيع الاستبانات وفق أسلوب المسح الشامل

المصرف / البنك الإسلامي	عدد الفروع	عدد الاستبانات لكل فرع	عدد الاستبانات الموزعة	النسبة من إجمالي الاستبانات
بنك الشام	14	2	28	23.73%
بنك سورية الدولي الإسلامي	22	2	44	37.29%
بنك البركة – سورية	15	2	30	25.42%
البنك الوطني الإسلامي	8	2	16	13.56%
المجموع	**59**	—	**118**	**100%**

يوضح الجدول السابق توزيع الاستبانات على المصارف الخاصة الإسلامية محل البحث، وذلك بواقع استبانتين لكل فرع مصرفي، مع مراعاة الوزن النسبي لكل مصرف بحسب عدد فروعه.

ثامناً_ الدراسات السابقة:

دراسة (يوسف، 2016)، بعنوان: "أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية على المصارف العامة في الجمهورية العربية السورية"، سورية.

هدفت الدراسة إلى تقصي أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في الأداء المالي للمصارف العامة السورية، من خلال دراسة تطبيقية على المصرف العقاري السوري خلال المدة 1995–2013. واعتمدت الدراسة على البيانات المالية للمصرف، وقاست الأداء المالي من خلال معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على إجمالي الأصول. وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات المصرفية الإلكترونية لم تظهر أثراً ذا دلالة إحصائية في الأداء المالي للمصرف محل الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة رفع مستوى الخدمات الإلكترونية في المصارف العامة السورية، ونشر ثقافة استخدامها بين العملاء. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في كونها دراسة سورية قريبة من بيئة التطبيق، كما تبرز أن أثر الخدمات الإلكترونية في الأداء المصرفي لا يتحقق تلقائياً، بل يتوقف على مستوى التطبيق والانتشار.

دراسة (سدرات وعاشوري، 2020)، بعنوان: "أثر استخدام نظم الدفع الإلكتروني على أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية"، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر استخدام نظم الدفع الإلكتروني في أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في جانبها النظري، ومنهج دراسة الحالة في جانبها التطبيقي. وتكونت العينة من 76 موظفاً موزعين على 12 وكالة مصرفية تابعة لعدد من البنوك التجارية، واستخدمت الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي أداة لجمع البيانات. وتناولت الدراسة أثر نظم الدفع الإلكتروني في الأداء المالي، وكفاءة العمليات الداخلية، والأداء التجاري. وتوصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لاستخدام نظم الدفع الإلكتروني في تحسين أداء البنوك، من خلال زيادة الربحية، وخفض التكاليف، والمساهمة في إدارة السيولة وتقليل مخاطرها، وتسريع العمليات المصرفية. وتعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطاً بالبحث الحالي، لأنها أشارت صراحة إلى أثر نظم الدفع الإلكتروني في إدارة السيولة وتقليل مخاطرها.

دراسة (إبراهيم وبيطار، 2020)، بعنوان: "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية"، سورية.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال المدة 2010–2017. واعتمدت الدراسة على التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من سبعة مصارف، واستخدمت أسلوب Panel Data وبرنامج E-views في التحليل. وتمثلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المبالغ المستثمرة في الأجهزة والبرامج وكفاءة استخدامها، في حين قيس الأداء المالي بالعائد على الأصول ومعدل المديونية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في البرامج يؤثر في العائد على الأصول، وأن كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر في كل

من العائد على الأصول ومعدل المديونية. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في إبراز أهمية البيئة التقنية في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة.

دراسة العبد الله (2023) سورية، بعنوان: أثر استخدام نظم الدفع الالكترونية على أداء المصارف الخاصة في سورية

هدفت الدراسة التعرف على مدى إسهام وسائل الدفع الالكتروني في تحسين أداء النظام المصرفي السوري، من خلال تحليل واقع استخدامها والتحديات التي تواجه المصارف السورية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الإلكتروني والمنهج التحليلي في تحليل البيانات الأولية، كما استخدمت استبانة موجهة إلى موظفي ومديري البنوك السورية.

توصلت الدراسة إلى أن وسائل الدفع الإلكتروني وفرت مزايا للعملاء وفرصاً جديدة للبنوك من خلال تعزيز الميزة التنافسية والربحية وتوسيع انتشار الخدمات، إلا أن المصارف السورية ما تزال تواجه مجموعة من المعوقات التي تحد من الاستفادة الكاملة من هذه الوسائل.

دراسة يازجي (2023) سورية، بعنوان: واقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في سورية وانعكاسه على الأداء المصرفي :دراسة حالة المصرف التجاري السوري

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في سورية ومدى انعكاسه على الأداء المالي في المصرف التجاري السوري .واعتمدت على تحليل ومقارنة قنوات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مديري مديريات الدفع الإلكتروني والتقنية والمخاطر، واستبانة موزعة على العاملين في الأقسام المرتبطة بالدفع الإلكتروني في عدد من المحافظات السورية.

توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في البنية التحتية للإنترنت وعدم وضوح كافٍ في السياسات والقوانين المتعلقة بتطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني، إضافة إلى عدم كفاية الأنظمة الحالية لتقديم جميع خدمات الدفع الإلكتروني .كما توصلت إلى أن التطبيق الفعال لأنظمة الدفع الإلكتروني من شأنه تحسين الأداء المالي وغير المالي للمصرف.

دراسة Sakanko & David (2019)، نيجيريا. بعنوان: أثر نظم الدفع الإلكتروني على الأداء المالي لبنوك التمويل الأصغر في ولاية النيجر.

The effect of electronic payment systems on financial performance of microfinance banks in Niger State

هدفت الدراسة إلى فحص أثر نظم الدفع الإلكتروني في الأداء المالي لبنوك التمويل الأصغر في ولاية النيجر بنيجيريا، مع التركيز على بنك .COE–Minna Microfinance Bank واعتمدت الدراسة تصميماً مسحياً مقطعياً، وتكونت العينة الفعلية من 20 مستجيباً من العاملين في أقسام العمليات والتسويق والائتمان والتدقيق. واستخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي والانحدار الخطي بطريقة .OLS وتمثلت نظم الدفع الإلكتروني في أجهزة الصراف الآلي، والدفع عبر الإنترنت، وبطاقات الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، في حين قيس الأداء المالي من خلال مؤشرات مثل ROA و ROEو NIM و .PATوتوصلت الدراسة إلى أن نظم الدفع الإلكتروني كان لها أثر إيجابي دال في الأداء المالي للبنك محل الدراسة. وأوصت بتحسين أمن منصات الدفع الإلكتروني، وخفض الرسوم، وتكثيف التوعية لجذب مزيد من المستخدمين. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في دعم العلاقة بين قنوات الدفع الإلكتروني وتحسين الأداء المصرفي.

دراسة(2024) Kimonye& Muchelule بعنوانانظام الدفع الإلكتروني والأداء المالي للبنوك التجارية في مقاطعة نيروبي، كينيا

E–Payment System and Financial Performance of Commercial Banks in Nairobi County, Kenya

هدفت الدراسة الى اختبار أثر نظام الدفع الالكتروني في الأداء المالي للبنوك

المحلية في كينيا، من خلال اختبار تأثير عدد البطاقات الإلكترونية الصادرة ووكلاء البنوك في الأداء المالي .وشمل المجتمع المستهدف 120 فرداً يعملون بصورة رئيسة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية والإدارة المالية في 24 بنكاً تجارياً محلياً في كينيا.

استخدمت الدراسة البطاقات الإلكترونية ووكلاء البنوك ضمن متغيرات نظام الدفع الإلكتروني، في حين تمثل المتغير التابع في الأداء المالي للبنوك .واعتمدت الدراسة على استبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي، واستخدمت برنامج SPSS والإحصاءات الوصفية وتحليل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات واختبار العلاقة بين المتغيرات

توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين استخدام البطاقات الإلكترونية، بما فيها بطاقات الخصم والائتمان، وتحسن الأداء المالي للبنوك التجارية، بما يسهم في زيادة الإيرادات والأرباح كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لوكلاء البنوك في الأداء المالي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة أنها تناولت أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية أو نظم الدفع الإلكتروني في الأداء المالي للمصارف بصورة عامة، مع التركيز على مؤشرات مثل الربحية والعائد على الأصول وكفاءة العمليات الداخلية. وقد تباينت نتائجها بين وجود أثر إيجابي، كما في دراسة سدرات وعاشوري ودراسة Sakanko & David ، وعدم وجود أثر دال كما في دراسة يوسف، مما يدل على أن أثر الخدمات الإلكترونية يتوقف على مستوى التطبيق، وكفاءة البنية التقنية، ودرجة استخدام العملاء لها.

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في تناول وسائل الدفع الإلكتروني بوصفها متغيراً مؤثراً في العمل المصرفي، لكنها تختلف عنها في تركيزها على السيولة المصرفية تحديداً، وفي تطبيقها على المصارف الخاصة الإسلامية في سورية. كما تتميز بأنها تختبر أثر ثلاثة أبعاد محددة هي: البطاقات الإلكترونية، والهاتف المحمول المصرفي، والتحويلات المالية الإلكترونية.

وبذلك تسهم الدراسة الحالية في سد فجوة بحثية تتعلق بدراسة أثر وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية السورية، لا في الأداء المالي العام، وهو ما يمنحها أهمية تطبيقية لإدارات هذه المصارف في مجال تطوير خدمات الدفع الإلكتروني وإدارة السيولة.

الإطار النظري:

أولاً_ مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني:

تُعد وسائل الدفع الإلكتروني إحدى أبرز مظاهر التحول الرقمي في العمل المصرفي، إذ انتقلت وظيفة الدفع من الاعتماد المباشر على النقد الورقي والمستندات التقليدية إلى استخدام أدوات وقنوات رقمية تسمح بنقل القيمة وتسوية الالتزامات المالية بسرعة وأمان. ولا يقتصر مفهومها على الجانب التقني، بل يشمل تنفيذ أوامر الدفع والتحويل وتسهيل حركة الأموال داخل النظام المصرفي.

ويستلزم ضبط المفهوم التمييز بين الدفع الإلكتروني، ووسائل الدفع الإلكتروني، ونظام الدفع الإلكتروني؛ فالدفع الإلكتروني هو العملية الرقمية لنقل القيمة من حساب إلى آخر، ووسائل الدفع الإلكتروني هي الأدوات والقنوات المستخدمة في تنفيذ هذه العملية، مثل البطاقات المصرفية، وتطبيقات الهاتف المحمول، والتحويلات المالية الإلكترونية، أما نظام الدفع الإلكتروني فهو الإطار الأوسع الذي يضم الأدوات والمؤسسات والقواعد والإجراءات والبنية التقنية وآليات المقاصة والتسوية.

ويركز البحث الحالي على وسائل الدفع الإلكتروني المطبقة في المصارف الخاصة الإسلامية في سورية، والمتمثلة في: البطاقات الإلكترونية، والهاتف المحمول المصرفي، والتحويلات المالية الإلكترونية. ويشير تقرير CPMI والبنك الدولي إلى أن "أدوات الدفع الإلكتروني يمكن تصنيفها في ثلاث فئات واسعة:

أدوات قائمة على التحويل الإلكتروني للأموال، وأدوات قائمة على بطاقات الدفع، وأدوات قائمة على النقود الإلكترونية"(CPMI & World Bank, 2016, p. 14)

كما ترتبط كفاءة هذه الوسائل بقدرتها على تحقيق التوازن بين السرعة والكلفة والأمان وسهولة الاستخدام، إذ إن تصميم نظام الدفع يكون أكثر كفاءة عندما يتيح نقل القيمة بسرعة وفاعلية، مع فرض أقل قدر ممكن من التكاليف والمخاطر الإضافية.(OECD, 2006, p. 6)

ثانياً_ أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني:

1. البطاقات الإلكترونية:

تُعد البطاقات الإلكترونية من أكثر وسائل الدفع الإلكتروني استخداماً في التعاملات المصرفية والتجارية، لأنها تتيح لحاملها دفع قيمة السلع والخدمات، أو سحب النقد، أو تنفيذ بعض العمليات المصرفية عبر قنوات متعددة، مثل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والتطبيقات المصرفية. ويقرر دليل مكتب مراقب العملة الأمريكي أن "بطاقات الدفع، أي بطاقات الائتمان والخصم ومسبقة الدفع، يمكن استخدامها حضورياً أو بطرق لا تتطلب تقديم البطاقة مادياً، مثل الإنترنت أو المحفظة الرقمية أو الهاتف" (Office of the Comptroller of the Currency, 2021/2025, p. 13) وتظهر أهمية هذا البعد في البحث الحالي من خلال إمكانية إسهام البطاقات الإلكترونية في تحويل جزء من المعاملات النقدية إلى عمليات إلكترونية قابلة للتتبع والتسوية، بما قد يخفف الضغط على النقد المتاح في الفروع ويعزز بقاء الأرصدة داخل الحسابات المصرفية.

2. الهاتف المحمول المصرفي:

يمثل الهاتف المحمول المصرفي قناة رقمية تتيح للعميل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتنفيذ بعض العمليات المالية عن بُعد، مثل الاستعلام عن الحسابات، وسداد المدفوعات، وتنفيذ التحويلات، ومتابعة العمليات دون الحاجة إلى مراجعة الفرع. وتبرز أهميته في كونه ينقل جزءاً من العلاقة بين المصرف والعميل إلى بيئة إلكترونية مباشرة ومستمرة.

وقد ينعكس استخدام الهاتف المحمول المصرفي على السيولة من خلال تسهيل المدفوعات والتحويلات، وتسريع تنفيذ العمليات، وتقليل الحاجة إلى استخدام النقد الورقي أو مراجعة الفروع، بما يساعد المصرف على متابعة حركة الأموال وإدارة التدفقات المالية بصورة أكثر انتظاماً.

3. التحويلات المالية الإلكترونية:

تتمثل التحويلات المالية الإلكترونية في نقل الأموال رقمياً من حساب إلى آخر، سواء داخل المصرف نفسه أو بين مؤسسات مالية مختلفة، من خلال أوامر دفع أو خصم أو إضافة تنفذ عبر القنوات التقنية والأنظمة المصرفية الإلكترونية. ومن أهم البنى المستخدمة في هذا المجال نظام المقاصة الآليةACH ، إذ يعرّف ACH Primer شبكة ACH بأنها "نظام تحويل أموال، تحكمه قواعد NACHA التشغيلية، ويوفر المقاصة بين القيود الإلكترونية للمؤسسات المالية المشاركة"(NACHA, 2000, p. 19) .

وتتصل التحويلات المالية الإلكترونية مباشرة بحركة الأموال داخل المصرف وبين المصارف، ولذلك يمكن أن تسهم في تسريع انتقال الأموال، وتقليل الاعتماد على التحويلات النقدية التقليدية، وتحسين انتظام التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، بما يدعم قدرة المصرف على تقدير احتياجاته من السيولة في الأجل القصير.

ثالثاً: مفهوم السيولة المصرفية:

تُعد السيولة من المؤشرات الأساسية في تقييم سلامة العمل المصرفي، لأنها تعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، وتلبية طلبات السحب والتحويل، ومواجهة الاحتياجات النقدية اليومية والطارئة. وتزداد أهميتها في المصارف الإسلامية بسبب طبيعة عملها القائم على صيغ تمويل واستثمار تخضع لضوابط شرعية، مما يجعل إدارة السيولة مرتبطة بضرورة تحقيق التوازن بين توظيف الأموال والمحافظة على موارد سائلة كافية. وتعرف السيولة بأنها "قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، دون تكبد خسائر كبيرة" (حيدر، 2026، ص 83).

كما يعرّف Durrah وزملاؤه السيولة بأنها "سرعة تحويل الأصول إلى نقد، وتركز نسب السيولة أساساً على التدفقات النقدية، كما تُعد مؤشراً لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل". (Durrah et al., 2016, p. 436)

وبناءً على ذلك، لا تقتصر السيولة على مقدار النقد المتوافر في المصرف، بل تشمل كفاءة إدارة الأصول السائلة، وانتظام التدفقات النقدية، وقدرة المصرف على الاستجابة لطلبات العملاء دون الإخلال باستقراره المالي.

رابعاً_ العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني والسيولة:

ترتبط وسائل الدفع الإلكتروني بالسيولة المصرفية من خلال تأثيرها المحتمل في حركة الأموال، ونمط استخدام العملاء للنقد، وقدرة المصرف على متابعة التدفقات المالية. فهي قد تسهم في تقليل الاعتماد على

النقد الورقي من خلال تحويل جزء من المعاملات النقدية إلى معاملات رقمية، مما يخفف الضغط على النقد المتاح في الفروع ويحد من السحب والإيداع النقدي المتكرر.

كما تساعد هذه الوسائل في تسريع حركة الأموال، لأن تنفيذ عمليات الدفع والتحويل إلكترونياً يقلص زمن المعاملة ويسرع قيد المبالغ في الحسابات. وتترك العمليات الإلكترونية سجلات رقمية قابلة للمراجعة والتحليل، مما يعزز قدرة المصرف على تقدير حجم العمليات، وفهم نمط استخدام العملاء، وبناء توقعات أكثر دقة حول احتياجات السيولة.

وقد يؤدي استخدام البطاقات والتطبيقات والتحويلات إلى بقاء جزء أكبر من أرصدة العملاء داخل النظام المصرفي، بدلاً من تحويلها إلى نقد خارج المصرف، وهو ما قد يدعم إدارة السيولة. ومع ذلك، فإن هذا الأثر لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يتوقف على كفاءة البنية التقنية، ومستوى أمان العمليات، ودرجة قبول العملاء لهذه الوسائل، وقدرة المصرف على إدارتها ضمن منظومة رقابية وتشغيلية فعالة. لذلك ينطلق البحث الحالي من افتراض أن وسائل الدفع الإلكتروني، بأبعادها الثلاثة، يمكن أن تؤثر في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية، مع اختبار قوة هذا التأثير واتجاهه ميدانياً من خلال آراء العاملين المختصين.

الجانب الميداني:

أولاً_ منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي، لملاءمته لطبيعة البحث الذي يهدف إلى دراسة تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية، من خلال وصف واقع تطبيق هذه الوسائل وتحليل أثرها في السيولة كما يدركها العاملون في المصارف محل الدراسة.

ثانياً_ تصميم أداة البحث:

اعتمدت البحث على الاستبيان بوصفه الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية، نظراً لملاءمته لطبيعة البحث الذي يهدف إلى قياس أثر وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين المختصين. وقد صُمم الاستبيان بالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة، مع تكييفه بما ينسجم مع خصوصية المصارف الإسلامية وموضوع السيولة المصرفية.

وروعي عند بناء الأداة الفصل بين فقرات المتغير المستقل وفقرات المتغير التابع؛ إذ خُصصت فقرات وسائل الدفع الإلكتروني لقياس واقع تطبيق هذه الوسائل، بينما خُصصت فقرات السيولة لقياس مستوى السيولة المصرفية كما يدركه العاملون، دون صياغة البنود بطريقة تفترض وجود أثر مسبق بين المتغيرين، حتى تبقى العلاقة بينهما خاضعة للاختبار الإحصائي.

هيكل الاستبيان: تكوّن الاستبيان من ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: البيانات العامة ويشمل بيانات توصيفيه عن المبحوثين، مثل: اسم المصرف، المحافظة أو الفرع، المسمى الوظيفي، مجال العمل، وسنوات الخبرة. وتستخدم هذه البيانات لتوصيف العينة والتحقق من صلة المستجيبين بموضوع البحث.

القسم الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني، المتغير المستقل ويتكون من ثلاثة أبعاد، بواقع خمس فقرات لكل بعد:

1. **البطاقات الإلكترونية:** تقيس اعتماد البطاقات، مستوى استخدامها، استقرارها التشغيلي، توافر قنوات استخدامها، وتطوير خدماتها.
2. **الهاتف المحمول المصرفي:** يقيس توافر التطبيق، سهولة استخدامه، مستوى استخدامه، تنوع خدماته، وإجراءات الأمان فيه.
3. **التحويلات المالية الإلكترونية:** تقيس اعتماد التحويلات الإلكترونية، سرعتها، وضوح إجراءاتها، دقتها التشغيلية، وتعدد قنوات تنفيذها.

القسم الثالث: السيولة المصرفية، المتغير التابع ويقيس قدرة المصرف على تلبية طلبات السحب، والوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، والاحتفاظ بالأصول السائلة، واستقرار الودائع، وإدارة التدفقات النقدية.

وبذلك تكوّن الاستبيان في صورته الأولية من (21) فقرة، منها (15) فقرة لوسائل الدفع الإلكتروني، و(6) فقرات للسيولة المصرفية.

مقياس الاستجابة:

تم قياس استجابات أفراد العينة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي وفق الآتي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

الخصائص السيكومترية لأداة البحث:

للتحقق من صلاحية أداة الدراسة، تم اختبار صدقها وثباتها قبل اعتمادها في التطبيق النهائي، وذلك وفق الآتي:

1) الصدق الظاهري وصدق المحتوى:

عُرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية، والمصارف الإسلامية، ومنهجية البحث العلمي. وقد طُلب منهم إبداء الرأي في وضوح الفقرات،

ودقة صياغتها، ومدى ارتباطها بالأبعاد التي تنتمي إليها، وملاءمتها لطبيعة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.

وقد أُخذت ملاحظات المحكمين التي انسجمت مع أهداف البحث، ولا سيما ما يتعلق بدقة الفصل بين فقرات وسائل الدفع الإلكتروني وفقرات السيولة المصرفية، حتى لا تتضمن الأداة عبارات تفترض العلاقة بين المتغيرين مسبقاً.

ثم تم تطبيقها على عينة استطلاعية بلغت (40)، وذلك بهدف التأكد من صلاحية الأداة قبل اعتمادها في التطبيق النهائي. وشمل التحليل محورين رئيسين: وسائل الدفع الإلكتروني، والسيولة المصرفية.

محور وسائل الدفع الإلكتروني:

أظهرت نتائج الثبات أن محور وسائل الدفع الإلكتروني يتمتع بدرجة مرتفعة جداً من الاتساق الداخلي، كما يأتي:

المحور	عدد البنود	حجم العينة	ألفا كرونباخ	ألفا المعياري	مستوى الثبات
وسائل الدفع الإلكتروني	15	40	0.911	0.912	مرتفع جداً

تشير قيمة ألفا كرونباخ البالغة (0.911) إلى أن بنود محور وسائل الدفع الإلكتروني تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات، إذ تجاوزت الحد المقبول إحصائياً (0.70) والحد الجيد (0.80). كما أن تقارب ألفا الخام مع ألفا المعيارية يدل على توازن تباينات البنود.

صدق الاتساق الداخلي:

تراوحت معاملات الارتباط المصححة بين كل بند والدرجة الكلية للمحور كما يأتي:

المحور	أقل قيمة ارتباط مصحح	أعلى قيمة ارتباط مصحح	الحكم الإحصائي
وسائل الدفع الإلكتروني	0.420	0.735	صدق اتساق داخلي جيد إلى قوي

تجاوزت جميع معاملات الارتباط المصححة الحد الأدنى المقبول (0.30)، مما يدل على أن جميع بنود محور وسائل الدفع الإلكتروني تسهم في قياس المحور بصورة مناسبة. كما لم يؤد حذف أي بند إلى رفع جوهري في قيمة ألفا كرونباخ، إذ تراوحت قيم ألفا عند حذف البنود بين (0.901 – 0.911)، وهي أقل من أو مساوية لقيمة ألفا الكلية.

المحور	نطاق ألفا عند حذف بند	المقارنة مع ألفا الكلية	القرار
وسائل الدفع الإلكتروني	0.901 – 0.911	أقل من أو مساوية لألفا الكلية 0.911	الإبقاء على جميع البنود

الصدق التمييزي:

تراوحت معاملات ارتباط بنود وسائل الدفع الإلكتروني بمحور السيولة بين:

(0.111 – 0.647)، في حين تراوحت معاملات ارتباطها المصححة بمحورها الأصلي بين (0.420 – 0.735)

المحور	نطاق الارتباط المصحح مع المحور الأصلي	نطاق الارتباط مع المحور الآخر	النتيجة
وسائل الدفع الإلكتروني	0.420 – 0.735	0.111 – 0.647	تحقق الصدق التمييزي بدرجة مقبولة

وتدل هذه النتيجة على أن بنود وسائل الدفع الإلكتروني أكثر ارتباطاً بمحورها الأصلي من ارتباطها بمحور السيولة، مما يدعم تحقق الصدق التمييزي لهذا المحور. كما أن وجود بعض الارتباطات الدالة مع السيولة يُعد مقبولاً في ضوء طبيعة البحث الذي يفترض وجود علاقة بين المتغيرين.

ثانياً: محور السيولة المصرفية

أظهرت نتائج الثبات أن محور السيولة المصرفية يتمتع بدرجة جيدة من الثبات، كما يأتي:

المحور	عدد البنود	حجم العينة	ألفا كرونباخ	ألفا المعياري	مستوى الثبات
السيولة المصرفية	6	40	0.774	0.765	جيد / مقبول إحصائياً

تشير قيمة ألفا كرونباخ البالغة (0.774) إلى أن محور السيولة المصرفية يتمتع بمستوى مقبول وجيد من الاتساق الداخلي. غير أن تحليل البنود أظهر ضعف البند الحادي والعشرين مقارنة ببقية البنود.

صدق الاتساق الداخلي

تراوحت معاملات الارتباط المصححة لبنود محور السيولة كما يأتي:

المحور	أقل قيمة ارتباط مصحح	أعلى قيمة ارتباط مصحح	الحكم الإحصائي
السيولة المصرفية	0.153	0.644	مقبول عموماً مع وجود بند ضعيف

حققت البنود من السادس عشر إلى العشرين معاملات ارتباط مصححة مقبولة تراوحت بين (0.472 – 0.644)، وجميعها أعلى من الحد الأدنى المقبول (0.30). أما البند الحادي والعشرون فقد بلغ معامل ارتباطه المصحح (0.153)، وهي قيمة ضعيفة تدل على عدم انسجامه بدرجة كافية مع بقية بنود المحور.

اختبار حذف البنود

المحور	نطاق ألفا عند حذف بند	المقارنة مع ألفا الكلية	القرار
السيولة المصرفية	0.705 – 0.814	حذف البند الحادي والعشرين يرفع ألفا من 0.774 إلى 0.814	حذف أو مراجعة البند الحادي والعشرين

أظهرت النتائج أن حذف البنود من السادس عشر إلى العشرين لا يحسن قيمة الثبات، في حين يؤدي حذف البند الحادي والعشرين إلى رفع معامل ألفا كرونباخ من (0.774) إلى (0.814)، مما يشير إلى أن هذا البند يضعف الاتساق الداخلي للمحور.

الصدق التمييزي:

المحور	نطاق الارتباط المصحح مع المحور الأصلي	نطاق الارتباط مع المحور الآخر	النتيجة
السيولة المصرفية	0.153 – 0.644	0.131 – 0.667	تحقق جزئي مع ضرورة مراجعة البند الضعيف

أظهرت نتائج الصدق التمييزي أن عدداً من بنود السيولة، ولا سيما البنود الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون، كانت أكثر ارتباطاً بمحور السيولة من ارتباطها بمحور وسائل الدفع الإلكتروني. أما البند الحادي

والعشرون فقد أظهر ارتباطاً ضعيفاً بمحور السيولة وبمحور وسائل الدفع الإلكتروني معاً، مما يعزز قرار مراجعته أو حذفه.

تدل نتائج الدراسة الاستطلاعية على أن محور وسائل الدفع الإلكتروني يتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات والصدق، وأن جميع بنوده صالحة للإبقاء. أما محور السيولة المصرفية، فقد حقق ثباتاً مقبولاً، إلا أن البند الحادي والعشرين أظهر ضعفاً واضحاً في الاتساق الداخلي، كما أدى حذفه إلى رفع معامل الثبات.

وبناءً على ذلك، تقرر حذف البند الحادي والعشرين من الصورة النهائية للاستبانة، ليصبح عدد فقرات الأداة النهائية كما يأتي:

المحور	عدد البنود في الصورة النهائية
وسائل الدفع الإلكتروني	15
السيولة المصرفية	5
المجموع الكلي	**20**

وبذلك أصبحت الأداة النهائية مكونة من (20) فقرة، موزعة على محورين رئيسين، وهي صالحة للاعتماد في التطبيق النهائي للدراسة.

ثالثاً_ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث:

للتعرف إلى مستوى تطبيق أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني ومستوى السيولة المصرفية كما يدركها أفراد العينة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية. ونظراً إلى استخدام مقياس ليكرت الخماسي، فقد تم تحديد طول الفئة وفق المعادلة الآتية: طول الفئة = (أعلى درجة - أدنى درجة) ÷ عدد فئات المقياس

طول الفئة = (5 - 1) ÷ 5 = 0.80

وبناءً على ذلك، تم اعتماد المعيار الموضح في الجدول الآتي لتفسير المتوسطات الحسابية.

جدول (3): معيار الحكم على المتوسطات الحسابية

مستوى التقدير	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
المتوسط الحسابي	1.00–1.80	1.81–2.60	2.61–3.40	3.41–4.20	4.21–5.00

كما تم حساب الوزن النسبي لكل متغير وفق المعادلة الآتية:

الوزن النسبي = (المتوسط الحسابي ÷ 5) × 100

وجاءت نتائج الإحصاءات الوصفية كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (4): الإحصاءات الوصفية لأبعاد وسائل الدفع الإلكتروني والسيولة المصرفية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
البطاقات الإلكترونية	118	4.3576	0.36781	87.15%	مرتفع جداً
الهاتف المحمول المصرفي	118	3.8000	0.35662	76.00%	مرتفع
التحويلات المالية الإلكترونية	118	2.2356	0.28360	44.71%	منخفض
السيولة المصرفية كما يدركها المبحوثون	118	4.1576	0.15214	83.15%	مرتفع

يتضح من الجدول (4) أن البطاقات الإلكترونية جاءت في المرتبة الأولى بين أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني، بمتوسط حسابي بلغ (4.3576)، وانحراف معياري بلغ (0.36781)، ووزن نسبي بلغ (87.15%)، مما يدل على أن مستوى تطبيق البطاقات الإلكترونية في المصارف الخاصة الإسلامية محل البحث كان مرتفعاً جداً.

وجاء الهاتف المحمول المصرفي في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (3.8000)، وانحراف معياري بلغ (0.35662)، ووزن نسبي بلغ (76.00%)، مما يشير إلى أن مستوى تطبيق خدمات الهاتف المحمول المصرفي كان مرتفعاً.

أما التحويلات المالية الإلكترونية فقد جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (2.2356)، وانحراف معياري بلغ (0.28360)، ووزن نسبي بلغ (44.71%)، مما يدل على أن مستوى تطبيق التحويلات المالية الإلكترونية في المصارف محل البحث كان منخفضاً.

وتشير النتائج السابقة إلى وجود تفاوت واضح في مستوى تطبيق أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني؛ إذ تركز التطبيق بدرجة أكبر على البطاقات الإلكترونية والهاتف المحمول المصرفي، في حين بقي تطبيق التحويلات المالية الإلكترونية عند مستوى منخفض.

أما السيولة المصرفية كما يدركها المبحوثين، فقد بلغ متوسطها الحسابي (4.1576)، بانحراف معياري بلغ (0.15214)، ووزن نسبي بلغ (83.15%)، مما يدل على أن مستوى السيولة المصرفية المدركة كان مرتفعاً. وتعكس هذه النتيجة تقديرات العاملين المختصين لقدرة المصارف على تلبية طلبات السحب، والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، والاحتفاظ بهامش مناسب من الأصول السائلة، وإدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. ولا تمثل النتيجة قياساً مباشراً للسيولة الفعلية المستخرجة من القوائم المالية أو النسب المالية المنشورة.

رابعاً_ فحص افتراضات تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

قبل استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات البحث، تم فحص عدد من الافتراضات المرتبطة بصلاحية النموذج، وشملت استقلال البواقي، وعدم وجود تعدد خطي مؤثر بين المتغيرات المستقلة، وفحص البواقي المعيارية والحالات المؤثرة، ومدى اقتراب البواقي من التوزيع الطبيعي.

جدول (5): مؤشرات فحص افتراضات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

الافتراض أو المؤشر	القيمة	الحكم
Durbin–Watson	1.936	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي
أقل قيمة Tolerance	0.679	أعلى من الحد الحرج 0.10
أعلى قيمة Tolerance	0.820	مقبولة
أقل قيمةVIF	1.220	لا توجد مشكلة تعدد خطي
أعلى قيمةVIF	1.473	أقل من الحدود الحرجة
أدنى باقي معياري	−2.869	ضمن المجال المقبول
أعلى باقي معياري	2.799	ضمن المجال المقبول
أعلى قيمة Cook’s Distance	0.141	لا توجد حالة شديدة الهيمنة على النموذج

متوسط البواقي المعيارية	0.000	البواقي متمركزة حول الصفر
الانحراف المعياري للبواقي	0.987	قريب من الواحد الصحيح
التواء البواقي	−0.159	انحراف محدود عن التماثل
تفرطح البواقي	0.810	ضمن الحدود المقبولة عملياً
Kolmogorov–Smirnov	0.135	دال إحصائياً عند(p<0.001)
Shapiro–Wilk	0.958	دال إحصائياً عند(p=0.001)

بلغت قيمة إحصائية Durbin–Watson مقدار (1.936)، وهي قريبة من القيمة (2)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي جوهري بين بواقي نموذج الانحدار.

كما تراوحت قيم معامل تضخم التباين VIF بين (1.220–1.473)، وتراوحت قيم Tolerance بين (0.679–0.820)، مما يدل على عدم وجود مشكلة تعدد خطي مؤثرة بين أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني.

وأظهرت نتائج فحص البواقي المعيارية أنها تراوحت بين (−2.869) و(2.799)، ولم تظهر أية حالة تجاوزت فيها القيمة المطلقة للباقي المعياري الحد (3). كما بلغت أعلى قيمة لمسافة Cook مقدار (0.141)، وهي أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على عدم وجود حالة شديدة الهيمنة على تقديرات نموذج الانحدار.

أما فيما يتعلق باعتدالية البواقي، فقد بلغت قيمة اختبار Shapiro–Wilk مقدار (0.958) عند مستوى دلالة بلغ (0.001)، وبلغت قيمة اختبار Kolmogorov–Smirnov مقدار (0.135) عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، مما يشير إلى وجود انحراف دال إحصائياً عن التوزيع الطبيعي التام.

ومع ذلك، بلغ معامل الالتواء للبواقي المعيارية (−0.159)، وبلغ معامل التفرطح (0.810)، كما بلغ متوسط البواقي المعيارية صفراً تقريباً، وبلغ انحرافها المعياري (0.987)، ولم تظهر بواقي معيارية متطرفة تتجاوز المجال (±3). وتشير هذه المؤشرات إلى أن الانحراف عن التوزيع الطبيعي لم يكن شديداً من الناحية العملية، وأن البواقي تقترب من الاعتدالية بدرجة مقبولة تسمح بالاستمرار في تفسير نتائج النموذج، مع تجنب الادعاء بتحقق التوزيع الطبيعي التام.

خامساً_ اختبار فرضيات البحث:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني في السيولة المصرفية كما يدركها العاملون في المصارف الخاصة الإسلامية محل البحث. وتمثل المتغير التابع في متوسط السيولة المصرفية، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في متوسطات البطاقات الإلكترونية، والهاتف المحمول المصرفي، والتحويلات المالية الإلكترونية. وقد أُجري التحليل على جميع الاستجابات الصالحة، والبالغ عددها (118) استجابة.

1. اختبار الفرضية الرئيسة:

تنص الفرضية الصفرية الرئيسة على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)لتطبيق وسائل الدفع الإلكتروني في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.

وجاءت مؤشرات نموذج الانحدار كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (6): نموذج الانحدار الخطي المتعدد

معامل الارتباط المتعددR	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح Adjusted R^2	الخطأ المعياري للتقدير	Durbin–Watson
0.413	0.170	0.148	0.14040	1.936

يتضح من الجدول (6) أن معامل الارتباط المتعدد بلغ($R = 0.413$) ، مما يدل على وجود علاقة متعددة موجبة ومتوسطة القوة بين أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني والسيولة المصرفية المدركة.

كما بلغ معامل التحديد($R^2 = 0.170$) ، مما يعني أن أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني مجتمعة تفسر ما نسبته (17%) من التباين في السيولة المصرفية المدركة بين أفراد العينة. وبلغ معامل التحديد المصحح (Adjusted $R^2 = 0.148$)، أي إن القدرة التفسيرية المصححة للنموذج بلغت.(14.8%)

أما النسبة المتبقية من التباين، والبالغة (83%)، فترتبط بعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، مثل هيكل الودائع، وسياسات التمويل، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وحجم الأصول السائلة، وسلوك المودعين، وغيرها من العوامل المصرفية والاقتصادية.

وللتحقق من معنوية النموذج الكلي، تم استخدام تحليل التباين ANOVA ، وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول (7): تحليل التباين لمعنوية نموذج الانحدار الخطي المتعدد

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	0.461	3	0.154	7.797	أقل من 0.001
البواقي	2.247	114	0.020	—	—
الكلي	2.708	117	—	—	—

يتضح من الجدول (7) أن قيمة اختبار تحليل التباين بلغت:

$$[F(3,114) = 7.797, \quad p < 0.001]$$

وبما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، فإن نموذج الانحدار ككل دال إحصائياً. وبناءً عليه، تُرفض الفرضية الصفرية الرئيسة، وتُدعم الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأبعاد وسائل الدفع الإلكتروني مجتمعة في السيولة المصرفية كما يدركها العاملون في المصارف الخاصة الإسلامية محل البحث.

2. اختبار الفرضيات الفرعية:

يوضح الجدول الآتي معاملات الانحدار الخاصة بكل بُعد من أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني، ومستويات دلالتها، والقرار المتعلق بكل فرضية فرعية.

جدول (8): معاملات الانحدار واختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية	المتغير	B	Beta	t	مستوى الدلالة	القرار
الفرضية الأولى	البطاقات الإلكترونية	0.103	0.249	2.502	0.014	رفض الفرضية الصفرية
الفرضية الثانية	الهاتف المحمول المصرفي	0.105	0.246	2.380	0.019	رفض الفرضية الصفرية
الفرضية الثالثة	التحويلات المالية الإلكترونية	0.025	0.047	0.498	0.619	قبول الفرضية الصفرية

1) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الصفرية الفرعية الأولى على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)لتطبيق البطاقات الإلكترونية في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.

أظهرت النتائج أن معامل الانحدار غير المعياري للبطاقات الإلكترونية بلغ(B = 0.103)، وبلغ معامل الانحدار المعياري (Beta = 0.249) ، في حين بلغت قيمة (t = 2.502) عند مستوى دلالة بلغ (p = 0.014)

وبما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، فإن تأثير البطاقات الإلكترونية في السيولة المصرفية المدركة دال إحصائياً. كما أن إشارة معامل الانحدار موجبة، مما يعني أن ارتفاع مستوى تطبيق البطاقات الإلكترونية يرتبط بارتفاع مستوى السيولة المصرفية المتوقعة، مع ثبات بقية أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني.

وبناءً عليه، تُرفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى، وتُدعم الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثير موجب ودال إحصائياً للبطاقات الإلكترونية في السيولة المصرفية كما يدركها العاملون في المصارف الخاصة الإسلامية محل البحث.

2) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية الصفرية الفرعية الثانية على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)لتطبيق الهاتف المحمول المصرفي في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.

أظهرت النتائج أن معامل الانحدار غير المعياري للهاتف المحمول المصرفي بلغ (B = 0.105) ، وبلغ معامل الانحدار المعياري(Beta = 0.246) ، في حين بلغت قيمة (t = 2.380) عند مستوى دلالة بلغ (p = 0.019)

وبما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، فإن تأثير الهاتف المحمول المصرفي في السيولة المصرفية المدركة دال إحصائياً. كما أن إشارة معامل الانحدار موجبة، مما يعني أن ارتفاع مستوى تطبيق الهاتف المحمول المصرفي يرتبط بارتفاع مستوى السيولة المصرفية المتوقعة، مع ثبات بقية أبعاد النموذج.

وبناءً عليه، تُرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية، وتُدعم الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثير موجب ودال إحصائياً للهاتف المحمول المصرفي في السيولة المصرفية كما يدركها العاملون في المصارف الخاصة الإسلامية محل البحث.

3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة على أنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)لتطبيق التحويلات المالية الإلكترونية في سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.

أظهرت النتائج أن معامل الانحدار غير المعياري للتحويلات المالية الإلكترونية بلغ (B = 0.025)، وبلغ معامل الانحدار المعياري(Beta = 0.047) ، في حين بلغت قيمة (t = 0.498)عند مستوى دلالة بلغ.(p = 0.619)

وبما أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، فإن تأثير التحويلات المالية الإلكترونية في السيولة المصرفية المدركة غير دال إحصائياً. وعلى الرغم من أن إشارة معامل الانحدار جاءت موجبة، فإن قيمة Beta كانت منخفضة، مما يدل على ضعف مساهمة هذا البُعد في تفسير التباين في السيولة ضمن النموذج.

وبناءً عليه، لا تُرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة، أي إنه لم يثبت وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتحويلات المالية الإلكترونية في السيولة المصرفية كما يدركها العاملون في المصارف الخاصة الإسلامية محل البحث.

معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

يمكن تمثيل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالمعادلة الآتية:

معادلة الانحدار: يمكن تمثيل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالمعادلة الآتية:

السيولة المصرفية = 3.252 + (0103 × البطاقات الإلكترونية) + (0.105 × تطبيق الهاتف المحمول المصرفي) + (0.025 × التحويلات المالية الإلكترونية)

وتشير المعادلة إلى أنه مع ثبات بقية المتغيرات:

- تؤدي زيادة متوسط تطبيق البطاقات الإلكترونية بمقدار درجة واحدة إلى ارتفاع متوقع في متوسط السيولة المصرفية بمقدار (0.103) درجة.
- تؤدي زيادة متوسط تطبيق الهاتف المحمول المصرفي بمقدار درجة واحدة إلى ارتفاع متوقع في متوسط السيولة المصرفية بمقدار (0.105) درجة.
- يرتبط ارتفاع التحويلات المالية الإلكترونية بزيادة متوقعة مقدارها (0.025) درجة، إلا أن هذا المعامل غير دال إحصائياً.

وتوضح معاملات الانحدار المعيارية أن البطاقات الإلكترونية كانت أكثر الأبعاد تأثيراً بصورة طفيفة (Beta = 0.249)، تلاها الهاتف المحمول المصرفي (Beta = 0.246) ، في حين كانت مساهمة التحويلات المالية الإلكترونية ضعيفة وغير دالة إحصائياً (Beta = 0.047)

كما أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد أن نموذج وسائل الدفع الإلكتروني ككل دال إحصائياً، وأن أبعاده مجتمعة تفسر ما نسبته (17%) من التباين في السيولة المصرفية المدركة.

وعلى مستوى الفرضيات الفرعية، ثبت وجود تأثير موجب ودال إحصائياً لكل من البطاقات الإلكترونية والهاتف المحمول المصرفي في السيولة المصرفية، في حين لم يثبت وجود تأثير دال إحصائياً للتحويلات المالية الإلكترونية.

وعند تفسير قوة العلاقة بين المتغيرين، يتبين أن معامل الارتباط المتعدد بلغ($R = 0.413$) ، وهو معامل **موجب ومتوسط القوة**، مما يشير إلى وجود علاقة طردية معتدلة بين وسائل الدفع الإلكتروني والسيولة المصرفية. وهذا يعني أن التحسن في تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني يرافقه تحسن في السيولة المصرفية المدركة، لكن بدرجة متوسطة، نظراً لتعدد العوامل المؤثرة في السيولة

وبذلك يتحقق تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في السيولة المصرفية بصورة جزئية؛ إذ ظهر التأثير من خلال بُعدين هما البطاقات الإلكترونية والهاتف المحمول المصرفي، بينما لم يظهر تأثير دال لبُعد التحويلات المالية الإلكترونية.

النتائج والتوصيات:

أولاً_ مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد أن أبعاد وسائل الدفع الإلكتروني مجتمعة تؤثر تأثيراً دالاً إحصائياً في السيولة المصرفية كما يدركها العاملون في المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.

إذ بلغ معامل الارتباط المتعدد($R = 0.413$) ، وبلغ معامل التحديد($R^2 = 0.170$) ، مما يعني أن النموذج يفسر ما نسبته (17%) من التباين في السيولة المصرفية المدركة.

كما بلغت قيمة اختبار تحليل التباين: $[F(3,114) = 7.797, \quad p < 0.001]$

مما يدل على معنوية النموذج ككل. وتشير هذه النتيجة إلى أن وسائل الدفع الإلكتروني تسهم في تفسير السيولة المصرفية، ولكن بدرجة محدودة نسبياً؛ نظراً إلى ارتباط السيولة بعوامل أخرى، مثل هيكل الودائع، وسياسات التمويل، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وحجم الأصول السائلة، وسلوك المودعين.

وعند تحليل الأبعاد الفرعية، ظهر تأثير موجب ودال إحصائياً للبطاقات الإلكترونية في السيولة المصرفية؛ إذ بلغ معامل الانحدار($B = 0.103$) ، ومعامل الانحدار المعياري($Beta = 0.249$) ، ومستوى الدلالة ($p = 0.014$).ويمكن تفسير ذلك بأن استخدام البطاقات الإلكترونية يساعد على تحويل جزء من التعاملات

النقدية إلى معاملات إلكترونية داخل القنوات المصرفية، بما يسهم في تنظيم حركة السحوبات والمدفوعات وتحسين متابعة التدفقات النقدية.

كما أظهر الهاتف المحمول المصرفي تأثيراً موجباً ودالاً إحصائياً في السيولة؛ إذ بلغ معامل الانحدار B) (0.105 =، ومعامل الانحدار المعياري(Beta = 0.246) ، ومستوى الدلالة (p = 0.019) وقد يعود ذلك إلى دور التطبيقات المصرفية في تسهيل الدفع والتحويل ومتابعة الحسابات عن بُعد، وتقليل الاعتماد على التعامل النقدي المباشر.

أما التحويلات المالية الإلكترونية فلم يظهر لها تأثير دال إحصائياً في السيولة؛ إذ بلغ معامل الانحدار (B = 0.025)، ومعامل الانحدار المعياري(Beta = 0.047) ، ومستوى الدلالة (p = 0.619) وقد يرتبط ذلك بانخفاض مستوى تطبيق هذه التحويلات أو محدودية انتشارها وتكاملها التشغيلي في البيئة المصرفية المدروسة.

وبناءً على ذلك، تحقق تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في السيولة المصرفية بصورة جزئية؛ إذ ثبت وجود تأثير دال لكل من البطاقات الإلكترونية والهاتف المحمول المصرفي، في حين لم يثبت وجود تأثير دال للتحويلات المالية الإلكترونية. كما تبين أن تأثير البطاقات والهاتف المحمول كان متقارباً، مع تفوق طفيف للبطاقات الإلكترونية وفق معاملات الانحدار المعيارية.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع الدراسات التي أشارت إلى إسهام نظم الدفع الإلكتروني في تحسين الأداء المصرفي وإدارة السيولة، مثل دراسة الحمداني ودراسة سدرات وعاشوري. كما تؤكد أن وسائل الدفع الإلكتروني تمثل عاملاً مساعداً في دعم السيولة، لكنها لا تعد بديلاً عن السياسات المصرفية الأساسية لإدارة الموجودات والمطلوبات والتدفقات النقدية.

ثانياً_ التوصيات

في ضوء نتائج البحث، يمكن تقديم التوصيات الآتية للمصارف الخاصة الإسلامية في سورية:

1. التوسع في استخدام البطاقات الإلكترونية، نظراً إلى ثبوت وجود تأثير موجب ودال إحصائياً لها في السيولة المصرفية.
2. تطوير البنية التشغيلية للبطاقات الإلكترونية، من خلال تحسين جاهزية أجهزة الصراف الآلي، وتوسيع نقاط البيع، وتقليل الأعطال الفنية.

3. تعزيز خدمات الهاتف المحمول المصرفي وتوسيع وظائفها، ولا سيما خدمات الدفع والتحويل والاستعلام عن الحسابات، نظراً إلى ثبوت تأثيرها الدال في السيولة.

4. تحسين سهولة استخدام التطبيقات المصرفية ورفع مستوى أمانها، من خلال التحقق من الهوية والتشفير وإشعارات العمليات الفورية.

5. تطوير منظومة التحويلات المالية الإلكترونية وتبسيط إجراءاتها وتوسيع قنوات استخدامها، نظراً إلى انخفاض مستوى تطبيقها وعدم ثبوت تأثير دال لها في السيولة.

6. تعزيز ثقة العملاء بالقنوات المصرفية الرقمية، من خلال توعيتهم بإجراءات الأمان والخصوصية وتقديم الدعم الفني المناسب.

7. ربط وسائل الدفع الإلكتروني بأنظمة إدارة السيولة، بما يساعد المصارف على متابعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتنبؤ باحتياجات السيولة.

قائمة المراجع:

أولاً_ المراجع العربية:

1- يوسف، 2016، أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية على المصارف العامة في الجمهورية العربية السورية"، سورية.

2- سدرات وعاشوري، 2020 "أثر استخدام نظم الدفع الإلكتروني على أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية"، الجزائر.

3- إبراهيم وبيطار، 2020 "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية"، سورية

4- العبد الله 2023 : أثر استخدام نظم الدفع الالكترونية على أداء المصارف الخاصة في سورية

5- يازجي (2023) ، بعنوان: واقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في سورية وانعكاسه على الأداء المصرفي :دراسة حالة المصرف التجاري السوري

ثانياً_ المراجع الأجنبية:

1. Al-Smadi, M. O., & Al-Wabel, S. A. (2011). The impact of e-banking on the performance of Jordanian banks. *Journal of Internet Banking and Commerce, 16*(2), 1-10.
2. Awwad, B. S. (2021). The role of e-payments in enhancing financial performance: A case study of the Bank of Palestine. *Banks and Bank Systems, 16*(4), 114-124.
3. Basel Committee on Banking Supervision. (2008). *Principles for sound liquidity risk management and supervision*. Bank for International Settlements.
4. Committee on Payments and Market Infrastructures, & World Bank Group. (2016). *Payment aspects of financial inclusion*. Bank for International Settlements.
5. Durrah, O., Rahman, A. A. A., Jamil, S. A., & Ghafeer, N. A. (2016). Exploring the relationship between liquidity ratios and indicators of financial

performance: An analytical study on food industrial companies listed in Amman Bursa. *International Journal of Economics and Financial Issues, 6*(2), 435–441.

6. NACHA. (2000). *Understanding the ACH network: An ACH primer*. National Automated Clearing House Association.
7. OECD. (2006). *Online payment systems for e-commerce*. OECD Digital Economy Papers.
8. Office of the Comptroller of the Currency. (2021/2025). *Payment systems: Comptroller's handbook* (Version 1.0, October 2021; updated March 20, 2025). Office of the Comptroller of the Currency.
9. Sakanko, M. A., & David, J. (2019). The effect of electronic payment systems on financial performance of microfinance banks in Niger State. *Esensi: Jurnal Bisnis dan Manajemen, 9*(2), 143–154.
10. Kimonye& Muchelule (2024).E-Payment System and Financial Performance of Commercial Banks in Nairobi County, Kenya

ملاحق البحث:

استبيان تأثير وسائل الدفع الإلكتروني

على سيولة المصارف الخاصة الإسلامية في سورية

القسم الأول: البيانات العامة

1. اسم المصرف:.....
2. المسمّى الوظيفي: ☐ رئيس قسم ☐ موظف مختص

القسم الثاني:

م	عبارات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: محور وسائل الدفع الإلكتروني						
البعد الأول: البطاقات الإلكترونية						
1	تُعد البطاقات الإلكترونية من وسائل الدفع المعتمدة فعلياً في المصرف.					
2	يستخدم عملاء المصرف البطاقات الإلكترونية في تنفيذ عمليات الدفع والسحب بدرجة ملحوظة.					
3	تتسم خدمات البطاقات الإلكترونية في المصرف بالاستقرار التشغيلي وقلة الأعطال.					
4	تتوافر قنوات استخدام البطاقات الإلكترونية، مثل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، بصورة مناسبة لخدمة العملاء.					
5	يعمل المصرف على تحديث خدمات البطاقات الإلكترونية وتطويرها بصورة دورية.					
البعد الثاني: تطبيق الهاتف المحمول						

م	عبارات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
6	يوفر المصرف تطبيقاً للهاتف المحمول يتيح تنفيذ الخدمات المصرفية الإلكترونية الأساسية.					
7	يتسم تطبيق الهاتف المحمول المصرفي بسهولة الاستخدام ووضوح خطوات تنفيذ العمليات.					
8	يستخدم عملاء المصرف تطبيق الهاتف المحمول المصرفي بدرجة ملحوظة في إنجاز خدماتهم المصرفية.					
9	يوفر تطبيق الهاتف المحمول المصرفي خدمات متنوعة، مثل الدفع والتحويل والاستعلام عن الحسابات.					
10	يطبق المصرف إجراءات أمان ملائمة ضمن تطبيق الهاتف المحمول، مثل التحقق من الهوية، والتشفير، وإشعارات العمليات.					
البعد الثالث: التحويلات المالية الإلكترونية						
11	يعتمد المصرف التحويلات المالية الإلكترونية بوصفها قناة رسمية لتنفيذ التحويلات.					
12	تتسم التحويلات المالية الإلكترونية في المصرف بسرعة التنفيذ مقارنة بالإجراءات التقليدية.					
13	تتسم إجراءات التحويل المالي الإلكتروني بالوضوح وسهولة الإتمام.					
14	تُنفذ التحويلات المالية الإلكترونية بدقة مع انخفاض الأخطاء التشغيلية.					
15	يتيح المصرف قنوات متعددة لإجراء التحويلات المالية الإلكترونية وفق الأنظمة المتاحة.					
المحور الثاني: السيولة						

م	عبارات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
21	يستطيع المصرف تلبية طلبات السحب اليومية للعملاء بكفاءة.					
22	يمتلك المصرف قدرة مناسبة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.					
23	يحتفظ المصرف بهامش كافٍ من الأصول السائلة لمواجهة السحوبات والالتزامات الطارئة.					
24	تتسم أرصدة الودائع لدى المصرف بدرجة مناسبة من الاستقرار.					
25	يمتلك المصرف قدرة مناسبة على إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.					